





قسم الاقتصاد الإسلامي

شعبة المالية والمصارف

# أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجمهوريّة العربيّة السوريّة"

بجث علم أعد لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد

إعداد الطالبة: ايمان عبد السلام محمد

إشراف الدكتور: حسين قبلان

2018-2017



# الإهداء

إلى سبب وجودي في هذا الحياة الى من دعواتهما ذللت لي مصاعب الحياة إلى سندي وقوتي وجنتي الى شمسي وقمري أبي شمسي وقمري أبي وأمّي أبي وأمّي القلب الحنون... إلى نجمتي عمتي الغالية مريم إلى أختي سر بسمتي دكتورة المستقبل جنان وأخواتي وجميع الأهل والأقارب إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

# شكر وتقدير

ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت عليّ من توفيق وسداد، على ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

أتقدم بالشكر الجزيل من أساتذتي الأفاضل، الذين منحوني من وقتهم وجهدهم، فكانوا خير عون لي فأناروا الطّريق أمامي، وأرشدوني إلى العمل الصّائب والنّهج السّليم لإكمال هذا العمل.

وأخص بالشّكر الجزيل أستاذي الفاضل الدّكتور حسين قبلان الذي أكرمني بالإشراف على هذا البحث ووسعني صبراً في أوقات راحته وعمله، وتابعني خطوة خطوة بالنّصح والإرشاد.

كما أتوجّه بوافر الشّكر والتّقدير إلى أعضاء اللجنة الأساتذة الأكارم: الدّكتور أحمد فايز الطّبّاع والدكتور راتب البلخي، اللذان قدّما ليّ الفائدة من عطائهم المتميّز، وإرشاداتهم القيّمة، فبارك الله بهم وزادهم علماً وقدراً.

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا المشروع.

#### ملخص:

تساهم النفقات العامة بدور هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بشكل مباشر من خلال الإنفاق الجاري، وعملت هذه الدراسة على إبراز هذا الدور من خلال تعريف وتوضيح مفهوم النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي والتعرف على مكونات كل منهما، واختبار وتحديد تأثير اجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل وبيان تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وتم استخدام بيانات سنوية للفترة (-2010 النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وتم استخدام بيانات من خلال تطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression).

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع والدراسات العلمية والدراسات السابقة السابقة المتعلقة بالموضوع، وعلى التقارير المالية المنشورة من قبل مكتب المركز الإحصائي السوري.

وتم الوصول إلى عدد من النتائج ومن أهم النتائج التي تم الوصول إليها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي النفقات العامة والنفقات العامة بشقيها (الجاري والاستثماري) في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبنسب متقاربة.

وكما عرضت الدّراسة مجموعة من التّوصيات من أهمّها: زيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة، وتحسين نوعيتها وكفاءة استخدامها في مشاريع البنية التحتية لتشجيع الاستثمار الخاص، وبالتالي رفع تأثير النفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلى الإجمالي.

# قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
II	الإهداء
III	شكر وتقدير
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
1	الإطار التمهيدي للدراسة
	المقدمة
2	
2	مشكلة الدراسة
	مشكلة الدراسة أهمية الدراسة
2	
2	أهمية الدراسة
2 2 3	أهمية الدراسة أهداف الدراسة
2 2 3 3	أهمية الدراسة أهداف الدراسة فرضيات الدراسة
2 2 3 3 3	أهمية الدراسة أهداف الدراسة فرضيات الدراسة منهجية الدراسة

8	خطة الدراسة
9	الفصل الأول: النفقات العامة
10	المبحث الأول: أهمية النفقات العامة وتطورها ومفهومها
10	المطلب الأول: أهمية النفقات العامة وتطورها
12	المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة
15	المبحث الثاني: قواعد النفقات العامة وأسباب از ديادها وآثارها
15	المطلب الأول: قواعد النفقات العامة
16	المطلب الثاني: أسباب از دياد النفقات العامة
17	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
28	الفصل الثاني: الناتج المحلي الإجمالي
29	المبحث الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وحلقة تدفق الاقتصاد
29	المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة
34	المطلب الثاني: حلقة التدفق الاقتصادي
38	المبحث الثاني: حساب الناتج المحلي الإجمالي ونموه وصعوبات تقديره
38	المطلب الأول: حساب الناتج المحلي الإجمالي
43	المطلب الثاني: مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي وطريقة حسابه
44	المطلب الثالث: الصعوبات والثغرات في حساب الناتج المحلي الإجمالي
46	الإطار العملي للدراسة
47	أولاً: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة
55	ثانياً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
61	ثالثاً: الخاتمة
64	المصادر والمراجع

# قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (1995-2010) بالأسعار الثابتة	1
52	التوزيع النسبي للنفقات العامة ونسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2
55	جدول معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط للفرضية (1)	3
56	جدول تحليل التباين واختبار النموذج للفرضية (1)	4
56	جدول اختبار معنوية معامل الانحدار البسيط للفرضية (1)	5
57	جدول معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط للفرضية (2)	6
58	جدول تحليل التباين واختبار النموذج للفرضية (2)	7
58	جدول اختبار معنوية معامل الانحدار البسيط للفرضية (2)	8
59	جدول معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط للفرضية (3)	9
60	جدول تحليل التباين واختبار النموذج للفرضية (3)	10
60	جدول اختبار معنوية معامل الانحدار البسيط للفرضية (3)	11

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	حلقة تدفق الدخل-الناتج في الاقتصاد المحلي	1
42	ملخص لمعادلات حساب الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم التابعة له	2
49	تطور النفقات العامة في الاقتصاد السوري في الفترة (1995-2010)	3
50	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري في الفترة (1995-2010)	4
51	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1995-2010)	5
53	التوزيع النسبي للنفقات العامة	6
54	نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي	7



#### مقدمة:

يعتبر القطاع الحكومي طرفاً مؤثراً في الوضع التوازني العام للدخل والناتج المحلي الإجمالي، بتأثيره على المستوى العام للطلب الكلي الفعال، عن طريق السياسة المالية والسياسة النقدية، ومن بين أهم أدوات السياسة المالية الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري)، حيث تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، وتعتبر النفقات العامة

أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. ويعد سبباً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي. وتختلف أوجه هذا الإنفاق ومن ثم تتعدد آثاره على الاقتصاد الوطني. وفي إطار الدراسة التطبيقية نحاول التركيز على أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد السوري خلال فترة معينة.

## مشكلة الدراسة:

إن تطور الأوضاع الاقتصادية، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية من بداية القرن الحالي أدى إلى تخلي الدولة عن حيادها ولجوئها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه فإن العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة جدل وبحث بين الاقتصاديين والباحثين، ولذلك فإن مشكلة البحث تكمن في اختبار العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك اختبار تأثير الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

# أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في اختبار مدى تأثير الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي مرَّ بها الاقتصاد السوري، ونتيجةً لهذه الظروف المتغيرة باستمرار أصبح دور السلطة الإنفاقي أكثر اتساعاً وعمقاً من أجل تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية، وعليه يعتبر الإنفاق العام هو أحد أهم مفاتيح تطور المجتمع في كل المجالات، فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، العمالة والتطور في المجال العملي التقني والفني والذي بدوره يؤثر في الناتج المحلى الإجمالي والنمو الاقتصادي.

#### أهداف الدراسة:

نتوخى من خلال هذه الدراسة، تحقيق جملة من الأهداف التي أهمها ما يلي:

1- توضيح أهمية النفقات العامة ومكانتها وأنواعها.

2- تحديد أثر إجمالي النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3- تحديد أثر كل من النفقات الجارية، والنفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

## فرضيات الدراسة:

-الفرضية الرئيسية: يؤثر الإنفاق العام بشكل هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-الفرضيات الفرعية:

أ- يؤثر الإنفاق العام الجاري في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ب- يؤثر الإنفاق الاستثماري في نمو الناتج المحلى الإجمالي.

# منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق العام وتأثيره في نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الاعتماد على المنهج التاريخي في الحصول على البيانات.

#### حدود الدراسة:

الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة على الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

الحدود الزمانية: ستتم الدراسة من عام 1995م إلى عام 2010م.

#### الدر إسات السابقة:

# 1- دراسة الدكتور محمود أبو عيدة (2014)

عنوان الدراسة: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

هدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2013-2013). ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي. وكذلك تم الاعتماد على التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث استخدمت البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وكمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية، والجارية، والتطويرية، ومن جهة أخرى أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل هذه النتائج قدمت مجموعة من التوصيات والمقترحات المحلي الإجمالي، وفي ظل هذه النتائج قدمت مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ومنها:

1- هناك ضرورة لمواصلة الإصلاحات المالية من حيث الترشيد والتوظيف والتوجيه بشكل يرفع كفاءة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري، وذلك من أجل تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني ودعم أفاق النمو فيه.

2- يجب أن يكون هناك تعزيز وانسجام بين السياستين المالية والنقدية، وذلك بهدف مواصلة دعم الاستثمار وتشجيعه وخلق الفرص المواتية له واحتواء الضغوط التضخمية التي تتسبب بها النفقات الحكومية.

## 2- دراسة للأستاذ الدكتور على مكيدة وللأستاذ عماد معوشى.

عنوان الدراسة: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تم التركيز على أثر الإنفاق الحكومي الموجه للإستهلاك النهائي، على النمو الاقتصادي باعتباره أحد المؤشرات ذات الصدى الواسع في جل المقارنات بين

مستويات الأداء الاقتصادي للدول وكذلك لإعطائه فكرة عن تطور الاقتصاد الداخلي للدولة، تمت دراسة هذا الأثر أو العلاقة باستخدام الأدوات الكمية من خلال دراسة قياسية تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، وقد توصل الباحث إلى أن الإنفاق الحكومي الموجه للإستهلاك النهائي لا يؤثر بشكل ملفت للانتباه على الناتج الوطني، كذلك ظهر بأنه زائد عن اللزوم وانتاجاته سالبة فهو مثبط للنمو الاقتصادي، وهذا عائد لعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحالي وبالتالي التوسع فيه بدون مبرر على حساب أوجه الإنفاق الأخرى مضر بالناتج الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي. وكما وصى الباحث على تحسين نوعي في مجالات إنفاق هذا النوع من الإنفاق (الإنفاق الاستهلاكي ذو الطبيعة النهائية) بدلاً من الزيادة الكمية فيه لأن التأثير سيكون مزدوجاً فمن جهة سيؤثر على التوزيع البديل له في مجالات انفاقية أخرى غير استهلاكية، بالإضافة إلى تأثيره السالب الناتج عن زيادته على المستوى المطلوب.

# 3- دراسة حسين علي العمر (2010).

عنوان الدراسة: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر مكونات الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته بدولة الكويت، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة غير النفطي ومكوناته بدولة الكويت، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة (2004-1970)، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة الانحدار التلقائي للكمية الموجهة (VAR)، حيث تشير النتائج إلى أن للإنفاق الاستهلاكي أثراً إيجابياً على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الزراعة والخدمات وأثراً سلبياً على القطاع الصناعي، في حين أن للإنفاق الاستثماري أثراً إيجابياً على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الصناعة والخدمات وأثر سلبي على القطاع الزراعي، وأخيراً للإنفاق التحويلي أثراً إيجابياً على إجمالي الناتج للإنفاق التحويلي أثراً إيجابياً على إجمالي الناتج

غير نفطي وقطاعي الصناعة والخدمات، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر هذه المكونات يتزايد مع مرور الزمن وبدرجات متفاوتة، وهذه النتائج في مجملها تشير إلى الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على سلوك الناتج المحلي غير النفطي مقابل أثر عكسي للإنفاق التحويلي، وهذا بدوره قد يكون مؤشراً على غياب أثر المزاحمة وانعكاساً لغياب الضرائب كمصدر لتمويل الإنفاق العام ودليلاً على أهمية الإنفاق العام، الاستهلاكي والاستثماري، كمصدر رئيسي لتحريك النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

# 4-دراسة جمال سليم عبدالنبي (2012).

عنوان الدراسة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية (2010-2000).

هدفت الدراسة إلى تقديم عرض وتحليل العلاقة القائمة بين النفقات في الموازنة العامة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. استخدم الباحث في التحليل، المنهج الوصفي حيث درست الفترة منذ 2000 لإظهار الآثار الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة العامة الفلسطينية، كما استخدم الباحث المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية. توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام لدى السلطة الفلسطينية بقطاع المتنمية الاختماعية في السنوات الأخيرة، يرافقه تقصير في مخصصات قطاع التنمية الاقتصادية، علماً بأن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية كأولوية كان على حساب الجانب الاقتصادي، كما أن الزيادة في حجم النفقات الاجتماعية والاقتصادية ينتج عن زيادة في معدل التضخم وتخفيض نسب الفقر ويساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادية. وترشيد الإنفاق العام، والعمل على خلق ظروف اقتصادية وسياسية تحفز على وترشيد الإنفاق العام، والعمل على خلق ظروف اقتصادية وسياسية تحفز على الاهتمام في الموازنة العامة الفلسطينية، حيث إن الإمكانية متوافرة حال تقليص نسبة النفقات المخصصة لقطاع الأمن.

# 5- دراسة على سيف على المزروعي (2010).

عنوان الدراسة: أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي.

حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين (1990-2009)، استخدم الباحث كلاً من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي الكمي. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن زيادة الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون در هم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الناتج بمقدار (4.159) مليون در هم، كما بينت الدراسة أن الإنفاق العام يؤثر إيجابياً بالناتج المحلي

الإجمالي عند مستوى معنوية 1%، كما أثبت التحليل وجود علاقة معنوية بين الإجمالي عند مستوى معنوية 1% الإنفاق الحكومي ومكونات الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%

6- دراسة زين العابدين بري (2001).

عنوان الدراسة: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فير المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998).

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية ، وتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، ومعرفة مدى إنتاجية هذا الإنفاق، استخدمت الدراسة نموذجاً يتسنى من خلاله اختبار قانون "بارو" الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد، وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية يعد منتجاً، حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق موجبة (33.38)، والإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد ، كما حددت الدراسة أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو 29% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مقارنة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي التي تبلغ 25% حسب التقديرات

# ما تميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- شملت الدراسة كلاً من الجانب النظري والعملي، بينما تحدثت اغلب الدراسات إما في الجانب النظري أو الجانب العملي.

2- وكما تناولت الدراسة الجمهوريّة العربيّة السوريّة، بينما تحدثت الدراسات السابقة عن كل من دولتي فلسطين والجزائر حيث لم يتطرق أحد لدراسة حالة سورية.

# خطة الدراسة:

- الإطار التمهيدي للدراسة.
- ♦ الإطار النظري للدراسة وفيه فصلين لكل فصل مبحثين:
  - الفصل الأول: النفقات العامة
- المبحث الأول: أهمية النفقات العامة وتطورها ومفهومها
- المبحث الثاني: قواعد النفقات العامة وأسباب از ديادها وآثاره
  - الفصل الثاني: الناتج المحلي الإجمالي
- المبحث الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وحلقة تدفق الاقتصاد
  - المبحث الثاني: حساب الناتج المحلي الإجمالي ونموه وصعوبات تقديره

# الإطار العملي للدراسة

- أولاً: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة.
  - ثانياً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.
    - ثالثاً: الخاتمة.

(الفصل (الأول:

(النفقاري (العامة

# المبحث الأول: أهمية النفقات العامة وتطورها ومفهومها

تمهيد: يتوضح نشاط الدولة في واقع الحياة الاجتماعية من خلال ما تنفذه من إنفاق عام، ومن خلال دراسة هذا الإنفاق يمكن التعرف على طبيعة النشاط وأهميته، وارتبط تطور الإنفاق العام بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ابتداءً من المفهوم التقليدي للنفقات العامة إلى المفهوم الحديث للنفقات العامة، وينبغي علينا بعد التعرف على تطور مفهوم النفقات العامة من حيث تعريفها وأركانها.

#### المطلب الأول: أهمية النفقات العامة وتطورها

#### أولاً: أهمية النفقات العامة

تكمن أهمية النفقة العامة في أنها تعد المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه في دولة ما، وكذا الحياة السياسية وظروفها في دولة من الدول وفي فترة معينة.

فالنفقات تؤثر على الأحداث في الدول سلباً أو إيجاباً، فمثلاً إذا فرضت الدولة ضرائب مرتفعة فإن ذلك يكون له تأثير في زعزعة الأمن والاستقرار في الدولة مما قد يتسبب في قيام أعمال شغب وفوضى وتخريب للمنشآت العامة، فتضطر الدولة بغية إعادة النظام وتعويض الخسائر إلى زيادة الإنفاق ممثلة في الإعانات الاجتماعية والتعويضات المختلفة.

والخلاصة هو أن للنفقات العامة أهمية كبيرة على كل المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها.

#### ثانياً: تطور مفهوم النفقات العامة

تحقيقاً لأهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام، الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة.

#### 1- المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

لقد نادى الاقتصادي "آدم سميث" بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع، الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات والمرافق العامة. الم

د. محمد خالد الحريري، د. محمد خالد المهياني، د. خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد (٢٠١٣-٢٠١٤)، ص٥١.

وتم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي في ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي، فقط يقوم باهتلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، باعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية وعسكرية، ولا تؤدي أي نشاطات انتاجية ، وكانت النفقات العامة تتمتع بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وحتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فإن ذلك يستدعي وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود وبالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. النفقات من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي. المحدودة المحدو

#### 2- المفهوم الحديث للنفقات العامة:

لقد بدأ التخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توال الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية ودخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية ١٩١٧، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، ومع تبني الفكر "الكينزي" توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، منتقلة بذلك من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، حيث هدفت الدول الرأسمالية الى إلى إنماء معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجاً للازمات، وذلك تعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها وتغير مفهومها كونها أصبحت الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. المتحداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب

وبالمثل عرفت نفقات الدولة الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل إنتاج وذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج والاستهلاك عن طرق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

ا انظر، د. محمد خالد الحريري، د. محمد خالد المهياني، د. خالد شحاتة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد (٢١٣-٢٠١٤)، ص٥١.

٢ انظر المرجع السابق، ص٥٢.

<sup>&</sup>quot; انظر المرجع السابق، ص٥٢.

# المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة Public Expenditures

تعريف النفقات العامة: "هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة."

ويتضح من هذا التعريف وجود ثلاثة أركان للنفقات العامة، وهي:

# 1- النفقة العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي):

لتتمكن الدولة من القيام بنشاطها الذي يستهدف إشباع الحاجات العامة، لابد من استعمال مبلغ من النقود حيث تستخدم الدولة مبالغ نقدية في سبيل الحصول على السلع والخدمات، ومنح المساعدات والإعانات الاجتماعية والثقافية وغير ها...

ونركز هنا أن المال يكون نقدياً، لأنه أصبح الإنفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي وذلك بسبب تطور الاقتصاد وانتقاله من اقتصاد المبادلة والمقايضة إلى الاقتصاد النقدي، حيث شاع استخدام النقود كوسيلة للتبادل في مجمل الاقتصاد القومي للحصول على السلع والخدمات.

ومع ذلك فإن هذا الأصل لا يحول بين الدولة واللجوء إلى طرائق أخرى، فالدولة تستطيع أن تلجأ إلى أي أسلوب تحصل به على السلع والخدمات وهو بصدد إشباع الحاجات العامة، ففي الظروف الاستثنائية والطارئة تجند الدولة كل الموارد الاقتصادية. وهو ما دعا إلى تعريف النفقة العامة باها مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) ، فالمال الاقتصادي أوسع في مفهومه من النقود، فكل نقد هو مال اقتصادي، ولكن المال قد يكون نقداً، وقد يكون سلعة اقتصادية ٢

وهذا ما يميز النفقات العامة الحديثة عن غيرها من الوسائل، حيث أنه في العصور القديمة كانت تعمد الدولة إلى تسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم."

ا د. محمد خالد الحريري د. محمد خالد المهياني، د. خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد (٢٠١٣-٢٠١٤م)، ص٥٣.

۲ المرجع السابق، ص٥٥.

<sup>&</sup>quot; طالب الدكتوراه. علي سيف على المزروع، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (٢٠٠٩-١٩٩١)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٦١٥.

و يخرج من عداد النفقات العامة ما يؤديه بعض الأشخاص من خدمات عامة مقابل مزايا عينية، كالسكن المجاني، أو مزايا شرفية، كالرتب والنياشين. ا

# 2- أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام:

وكما يوضح لنا التعريف فإن النفقة يمكن أن تصدر عن جهتين، أولهما الدولة وثانيهما الشخص المعنوي العام.

ويقصد بالشخص المعنوي العام، الهيئات والمؤسسات العامة المركزية كالوزارات، والمديريات العامة، والمجالس الوطنية...إلخ، أما الهيئات العامة اللامركزية فهي الوكالات، البلديات، المديريات التنفيذية...إلخ.٢

كما أنه تم الاعتماد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والخاصة، المعيار الأول يعتمد على الجهة المصدرة للإنفاق، والمعيار الثاني يعتمد على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة.

# أ- المعيار الأول: المعيار القانوني والإداري:

يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق، فهي التي تحدد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة أم خاصة.

فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم أشخاص القانون العام، أو الأشخاص ذوو الصفة المعنوية العامة، وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة، وتعتبر نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص.

ا د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ص٢٤.

٢ أ. لوني نصيرة، أ. ربيع زكريا، محاضرات في المالية العامة، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص٠١.

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> د. محمد خالد الحريري، د. محمد خالد المهياني، د. خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٥٦.

#### ب- المعيار الثاني: المعيار الوظيفي (الموضوعي):

حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناءً على ذلك تعد النفقات عامةً إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها أشخاص معنيون تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية.

أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها، التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها، فإنها تعتبر نفقات خاصة. \

ويؤخذ من العنصر الثاني للنفقة العامة أن المبالغ التي تنفق في سبيل الصالح العام أو لتحقيق خدمات عامة ولكنها تقتطع من الأموال العامة، لا تعد من النفقات العامة. مثال ذلك، تبرع الشخص بالمبالغ اللازمة لبناء مدينة جامعية أو إنشاء مستشفى، فنفقات بناء هذه المدينة الجامعية لا تعتبر نفقة عامة، لأنها لم تقتطع من الأموال العامة. ٢

خلاصة القول إن مفهوم النفقات العامة يشمل جميع النفقات التي تصدر عن الدولة سواء كانت صادرة عن الحكومة المركزية أو الحكومة اللامركزية، وأن النفقات الصادرة عن أي جهة أخرى حتى وإن كانت بهدف إشباع منفعة عامة لا تندرج تحت مفهوم النفقات العامة.

#### 3- تحقيق المنفعة العامة:

حيث يكون الهدف من الإنفاق هو سد إحدى الحاجات العامة، وذلك نظراً لقوام هذا الإنفاق هو الضرائب المحصلة من الأفراد فيجب أن يعود هذا الإنفاق بالنفع عليهم جميعاً، وليس لمصلحة خاصة تحقيقاً للمساواة والعدالة وذلك كأن يكون الإنفاق للحاجات الأولية للدولة كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء والحاجات الصورية للأفراد التي لا يستطيع عامتهم توفيرها فيما لو تركت للجهود الخاصة، كمؤسسات التعليم والثقافة، وإعانات الأفراد لدى بلوغهم سن لا يستطيعون فيها الكسب عن طريق الضمان الاجتماعي وتأمينات العجز والمرض والشيخوخة، إلى جانب ما تقرضه تطورات الحياة الحديثة على الدولة وتمكنها مواردها من تحقيقه."

۲ د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ص٢٦.

ا المرجع السابق، ص٥٧.

د و بيسرى أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، مستوى ثالث-فصل در اسى أول، جامعة بنها، كلية الحقوق، ص٤.

وهكذا يكون الهدف النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة، فإذا انعدم هذا الهدف لا تعتبر النفقة عامة فالإنفاق الذي يهدف إلى إشباع حاجات خاصة تعود بالفائدة على فئة معينة لا تعتبر نفقة عامة، وإلا يكون ظلماً وإخلالاً لمبدأ العدالة والمساواة بين

الأفراد، فبما أن الأفراد يتساوون في تحمل الضرائب وغير ها من الأعباء، فمن باب أولى أن يتساووا في المنفعة العامة.

# المبحث الثانى: قواعد النفقات العامة وأسباب ازديادها وآثارها

تمهيد: إن التعريف بالنفقات العامة وبيان أركانها لا يكفي لتوضيح ماهية النفقات، بل يجب أن نوضح ونبين القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام وهذا ما سوف يتم عرضه في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتضمن ظاهرة از دياد النفقات العامة وتنوعها، والتي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة وبخاصة في العصر الحديث، ويتضمن المطلب الثالث الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة للنفقات الاقتصادية حيث أدى التطور في مختلف الدول إلى التوسع في النفقات العامة وأصبحت إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة للتأثير في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

#### المطلب الأول: قواعد النفقات العامة

# أولاً- قاعدة المنفعة: Rule Of Benefit

يعتبر تحقيق أو إشباع حاجات عامة أحد الأهداف والأركان الأساسية للنفقات العامة، ولا يجوز للدولة التمييز بين المناطق والجهات والأفراد عندما تقوم بالتوزيع والإنفاق، الأمر الذي يقتضي قيام الدولة بدراسة البيانات والإحصائيات لمعرفة مدى حاجة كل منطقة وفرد، حتى تتمكن من تحقيق أقصى منفعة ممكنة.

# ثانيا- قاعدة الاقتصاد: Rule Of Economy

وتعني هذه القاعدة بوجوب ابتعاد الدولة عند تقدير ها للنفقة عن الإسراف والتبذير لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع أموال عامة وفساد مما يضعف الثقة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بالضريبة مبرراً للتهرب منها، فقاعدة النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعى أن تكون بأقل تكلفة. المنفعة،

#### ثالثاً قاعدة الترخيص: Rule Of License

الإنفاق عبارة عن التصرف في مال يخرج من الخزانة العامة، غير مملوك لفرد معين يدفعه حرصه عليه إلا مراعاة الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أجدى وجوه الاستغلال، ومن هنا تنشأ ضرورة فرض رقابة دقيقة حازمة على الإنفاق العام. ٢

وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، وهما: قاعدة المنفعة القصوى، وقاعدة الاقتصاد وعدم التبذير، والتأكد من استمرار تحققهما، من خلال تقنين كل ما يتعلق بنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام الإجراءات

القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، بو اسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها."

### المطلب الثاني: أسباب ازدياد النفقات العامة

وتنقسم الى قسمين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية

#### أولاً- الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الظاهرية ارتفاع الإنفاق العام عددياً دون أن يقابل ذلك زيادة ملموسة في كمية السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد.

ومن أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

ً د. محمد خالد الحريري، د. محمد خالد المهياني، د. خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص٦٦.

<sup>&#</sup>x27; أ. لوني نصيرة، أ. ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

۲ د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ص۱۱۸.

1-انخفاض قيمة النقود: انتشر مفهوم انخفاض قيمة النقد بين الدول والأفراد انتشاراً واسعاً في العصر الحديث، حيث أصبح الأفراد يتعاملون مع هذا المصطلح في حياتهم اليومية لما يترتب عليه من آثار تنعكس على حياتهم، وكما تؤثر على الدولة أيضا.

والمقصود هنا بانخفاض قيمة النقد هو انخفاض القوة الشرائية أي نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس القيمة العددية من النقود التي كان يمكن الحصول عليها من قبل، أو ارتفاع أثمان السلع والخدمات حيث تضطر الدولة أو الأفراد إلى دفع قيمة نقدية أكبر من النقود للحصول على السلع والخدمات.

حيث يتطلب ارتفاع الأسعار المزيد من النفقات العامة للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات، ويعني ذلك أن انخفاض قيمة النقود، يؤدي إلى زيادة النفقات العامة. \

2- التغيير في أساليب وكيفيات وضع الميزانيات (قواعد فنية): وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصفية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة،

ومؤدّى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلاً أن تجرى مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، ومن ثمّ فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات. ٢

وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة مثل التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية السنة المالية ونهايتها، أو تعديل مضمون النفقات العامة بين مرحلة وأخرى وكل هذا يؤدي إلى زيادة مبالغ النفقات العامة، دون أن ينطوي ذلك على زيادة حقيقة في حجم النفقات العامة.

الد. محمد خالد الحريري، د. محمد خالد المهياني، د. خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص ٨٦. على سيف على المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي، ص١٢٠.

انظر، د. محمد خالد الحريري و آخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص٨٧.

3- اتساع إقليم الدولة: وهنا يتجه الإنفاق العام نحو الزيادة لمواجهة النفقات الجديدة الناتجة عن اتساع رقعة الدولة، وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها التي يمكن أن يكون بانضمام أقاليم جديدة لها أو احتلالها أقاليم جديدة وهنا تكون الزيادة ظاهرية، لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد رغم ازدياد مبالغ النفقات العامة التي تنفقها الدولة، حيث تكون المساحات الجديدة من الدولة بحاجة إلى خدمات أي زيادة في الخدمات التي يجب أن تقدمها الدولة وبالتالي زيادة في النفقات.

4- زيادة عدد السكان: عند اتساع رقعة الدولة، وزيادة مساحة الإقليم، تنشأ زيادة في عدد السكان وتؤثر هذه الزيادة في زيادة حجم النفقات، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة.

#### ثانياً - الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الحقيقة تلك الأسباب التي تؤدي فعلاً إلى زيادة حجم المنفعة التي يحصل عليها الأفراد، وأيضا تعبر عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، في حال بقاء مساحة الدولة وعدد السكان ثابتين أي لا يطأ عليهما أي تغيير.

وهنا بعض الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حقيقة في الإنفاق العام:

#### 1- الأسباب الاقتصادية: Economic reasons

نتيجة التطور الذي لحق بالفكر الاقتصادي، والذي يتمثل بسقوط الحرية الاقتصادية حيث كانت الدولة محايدة يقتصر دورها على أداء وظائف تقليدية وكانت هذه في فترة الدولة الحارسة وبسبب انتشار أزمات اقتصادية والبطالة، التجأت الدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية وبعدها انتشر الفكر"الكينزي" الذي أشار إلى ضرورة تدخل الدولة لتحقيق كل من التوازن والاستقرار الاقتصاديين، حيث أثبت عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي. المناطام الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي.

وتتعدد الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة، ولكن تأتي في مقدمة هذه الأسباب: زيادة الدخل القومي وانتشار المشروعات العامة، والمنافسة الاقتصادية بين الدول، وتوالى الدورات الاقتصادية. ٢

ا نظر، د. محمد خالد الحريري وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص٩١.

۲ د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ص۹۷.

#### 2- الأسباب الاجتماعية: Social reasons

من أبرز النتائج التي افرزتها هجرة السكان من الريف والتركز في المدن والمراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة، والنقل والمواصلات والماء والكهرباء ٠٠٠ الخ. المخصصة للتعليم والصحة النقل والمواصلات والماء والكهرباء ٠٠٠ الخ. المخصصة للتعليم والصحة النقل والمواصلات والماء والكهرباء ٠٠٠ الخ. المخصصة للتعليم والصحة النقل والمواصلات والماء والكهرباء ٠٠٠ الخ. المخصصة للتعليم والصحة النقل والمواصلات والماء والكهرباء ٠٠٠ الخ.

ولا شك أن هذه النفقات الاجتماعية وبرامجها لها فائدتها الاجتماعية وفائدتها الاقتصادية أيضا، وذلك بتوزيعها قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك، فتزيد من الطلب الفعلي، وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.

#### ٣- الأسباب السياسية: Political reasons

تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة الإنفاق العام وأهمها انتشار المبادئ والنظم الديمقر اطية في الدول الحديثة ونمو مسئولية الدولة ودرجة نقاء الأخلاق السياسية. "

حيث يؤدي زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة إلى جانب التعددية الحزبية (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في أغلبية الدول) يقود الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإفراط في التوظيف ما يصحبه تزايد في النفقات العامة، كما أن اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء كان له أثره في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة، ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وتطور أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى تعدد المنظمات الدولية المتخصصة وغير متخصصة ، والمنظمات الإقليمية المتعددة أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذه المجالات ، وزيادة كل الإقليمية المتعددة القيم الأخلاقية عند بعض المسؤولين والعاملين (كالنزاهة، والحرص على أموال الدولة)له أثره في زيادة نفقات الدولة.

اد. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ص٤٠.

٢ د. محمد خالد التريري وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص٩٣.

د. يسرى أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، ص١٠.

<sup>·</sup> انظر د. محمد خالد الحريري و آخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص٩٣.

# 4- الأسباب الإدارية: Managerial reasons

مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات، ١٠٠٠ الخ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية). الفعلية (الحقيقية).

#### 5- الأسباب المالية: Financial reasons

اشتهر العصر الحديث بسهولة الاقتراض ما يساهم في كثرة الاقتراض، وتمز أيضا بتنوع طرق الاقتراض، فتلجأ الدولة في بعض الحالات إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجع الأفراد على الاكتتاب بها، وقد تلجأ الدولة إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط مع فوائدها.

وجود فائض وموارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة وغير مخصصة لغرض معين ما يحفز الحكومات على إنفاقه، وتظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفض الإنفاق، وأيضا قد تلجأ الدولة إلى أن تحتفظ ببعض الفائض في فترات الرخاء للإنفاق منه على المشروعات لإنعاش الوضع الاقتصادي في فترات الأزمات والكساد."

ويجب علينا في جميع الأحوال الحذر من التوسع في الإنفاق العام لكي لا تضيع الأموال العامة، حيث إنّ هدف الإنفاق العام هو تحقيق منفعة قصوى وبأقل تكلفة.

# 6- الأسباب العسكرية: Military reasons

نتيجة لانتشار وتزايد الحروب والتسابق والتنافس في ساحة التسليح لاكتساب أحدث معدات الحروب الأمر الذي أجبر العديد من الدول إلى إبرام قروض كبيرة

ا على سيف على المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي، ص٦١٩.

<sup>&#</sup>x27; د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ص٤١.

د. محمد خالد الحريري و آخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص٩٥.

لمواجهة هذه الالتزامات، وهذه القروض يترتب عليها تسديد فوائد بالإضافة إلى قيمة القروض من الأموال العامة ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية التي تكون متزايدة خلال فترة الحروب، وأيضاً يترافق مع فترة الحروب ارتفاع في المستوى العام للأسعار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة حتى وإن كانت في هذه الحالة زيادة غير حقيقة (ناتجة عن تدهور قيمة النقد)، أي ترتفع نسبة زيادة الإنفاق العام في الحروب.

#### المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

#### أولاً- الآثار المباشرة للنفقات العامة:

من اجل الآثار التي تحدثها هذه النفقات ينبغي أن توضع أسس السياسة الإنفاقية العامة، وبالتالي قواعد الفن المالي الإنفاقي وفقاً لهذه الآثار ويطلق على ذلك (النفقات الوظيفية) بحيث تصبح النفقات العامة أداة للقيام بوظيفة محددة، ووسيلة لتحقيق هدف معين، والعكس صحيح، وعندئذ تتضح أهمية الدراسة العلمية للآثار الاقتصادية للنفقات العامة وجدواها، لأن إهمال هذا النوع من الدراسة سيؤدي إلى فشل الدولة، في تحقيق أهداف المجتمع المتوخاة من الإنفاق العام، وبالتالي عجز المسئولين عن تدبير شؤون (الاقتصاد العام) عن أداء واجباتهم الأساسية في توجيه هذا الإنفاق في المجال الذي يحقق أكبر منفعة جماعية ممكنة، وتحدد هذه الدراسات بالآثار المباشرة فقط. المعاشرة فقط. المعاهد العام المعاهد العام الدراسات القائر المباشرة فقط. المعاهد العام الدراسات بالآثار المباشرة فقط. المعاهد العام المعاهد العام المعاهد العام المعاهد العام الدراسات بالآثار المباشرة فقط. المعاهد المعاهد المعاهد المعاهد الدراسات بالآثار المباشرة فقط. المعاهد العام المعاهد المعاهد العام المعاهد المعاهد الدراسات بالآثار المباشرة فقط. المعاهد المعاهد

#### 1- أثر الإنفاق العام على الادخار والاستثمار:

يوزع دخل المجتمع بين مجالين هما الاستهلاك (وهو يساوي قيمة الدخل مطروحاً منه الاستهلاك) والادخار (وهو يمثل الإنفاق أي الدخل مطروحاً منه الإنفاق الاستهلاكي) هذا ويتم توجيه المدخرات إلى أوجه الاستثمار المختلفة وهي قسمين أحدهما الاستثمار في رأس المال الثابت وهو يمثل أغلب رأس المال المستثمر، والآخر الاستثمار المخزون السلعي من المواد الخام والسلع الوسطية (نصف المصنعة) وسلع الاستهلاك النهائية.

حيث تقوم الدولة بتقديم نفقات على شكل نقدي أو على شكل عيني للأفراد، فالنفقات النقدية كالإعانات النقدية العائلية والمعاشات، قد تزيد من كفاءة الأفراد، ولكن قد لا يظهر آثارها بشكل مباشر على الأفراد نفسها بقدر ما تظهر آثارها

ا د. طاهر الجنابين، علم المالية العامة والتشريع المالي، ص٤٤.

٢ د. محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، الجزء الثاني، ص٧١.

على أو لادهم في المستقبل، أما النفقات العينية، كخدمات الصحة أو خدمات تعليمية أو إسكان، فإنها تزيد من كفاءة الأفراد ولكن بنسبة تفوق عن النفقات النقدية، فإن التنظيم الجماعي لبعض الخدمات كالتعليم والصحة، يُعدُّ في بعض الأحيان أكثر تحقيقاً للكفاءة الاقتصادية من غيره من التنظيمات الأخرى. المقتصادية من غيره من التنظيمات الأخرى. المقتصادية من غيره من التنظيمات الأخرى.

كما أن ما تنفقه على الأمن الداخلي (البوليس) والأمن الخارجي (الجيش) يؤدي إلى استتاب الطمأنينة اللازمة لقيام الأفراد بالاستثمار والإنتاج. ٢

ويؤثر الإنفاق العام على الادخار بشكل مباشر لأن زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي لزيادة الدخول بميلون للادخار، يؤدي لزيادة الدخول بميلون للادخار، لذلك تكون العلاقة طردية بين زيادة الإنفاق العام والادخار، أما علاقة الاستثمار بالإنفاق العام فإنها طردية ايضا لأن الإنفاق الاستثماري الحكومي يشكل جزءاً من الاستثمار الكلي، فإذا زادت الدولة إنفاقها الاستثماري فإن ذلك سيؤدي لزيادة حجم الاستثمار الكلي الاقتصادي، وسوف يؤثر ذلك إيجاباً على الدخول والإنتاج والعمالة.

وتزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة.....الخ، وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها.

ونلخص من ذلك أن كل ما تنفقه الدولة من إعانات وتوزيع رواتب ونفقات على المرافق العامة والأمن والتعليم والصحة.... الخ، يؤثر في قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وبالتالى يؤثر في الإنتاج القومي.

# 2- أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية القومية:

لدارسة أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية القومية وتحديده يجب أن نميز بين نوعين من النفقات العامة، وهما النفقات العامة الاستثمارية، والنفقات العامة الاستهلاكية.

أ- النفقات العامة الاستثمارية: ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية (النفقات العامة الإنتاجية) تلك التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي، من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة، ومن ثم فإنها تؤدي الى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية،

۲ د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ص۲۷.

ا انظر المرجع السابق، ص١٠٢.

ت د. على كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٢٧٠.

٤ د. محمد خالد الحريري و آخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص١٠٣.

وبخاصة في المدة الطويلة، إضافة الى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري. ا

ب-النفقات العامة الاستهلاكية: وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية، تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة، على سبيل المثال يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد، مما يؤدي الى زيادة المقدرة الإنتاجية. ٢

تعريف آخر: "النفقات الجارية هي تلك التي يقضيها سير المصالح العامة واستمرار الدولة، من دفع رواتب الموظفين وشراء تجهيزات ومواد....الخ، نفقات لا تنطوي على أي تحويل رأسمالي من القطاع العام إلى القطاع الخاص او داخل القطاع العام نفسه، ولا تتناول إلا دخول الدولة والامة."

حيث أن ما تنفقه الدولة من أموال على الاستثمارات العامة كالإنشاءات المصانع وإقامة الخزانات ومحطات توليد الكهرباء تؤدي مباشرة إلى تنمية الإنتاج القومي (نفقات استثمارية)، غير أن هناك أنواعاً اخرى من النفقات العامة للدولة تزيد من مقدرة الأفراد على العمل (نفقات جارية)، وتعد بالتالي ذات أثر في تنمية الإنتاج، فنقات نشر التعليم والشيخوخة والبطالة تؤدي إلى زيادة الناتج القومي لأنها تزيد من كفاءة المواطنين، ومن قدرتهم الجسمانية، وتجعلهم يقبلون على عملهم بصدر رحب دون أن يفكروا بالمخاطر التي ستواجههم في المستقبل، فيجب أن لا ننظر إلى هذه النفقات باعتبارها غير داخلة في عداد الاستثمارات للمادية، وبالتالي تكون عديمة الجدوى من حيث الإنتاج، ذلك لأم الانتاج القومي يحتاج إلى راس مال بشري على جانب رأس المال المادي، بل إن رأس المال البشري هو الذي يساعدنا على تنمية رأس المال المادي. أ

## 3- أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي:

وتؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثير ها في حجم الطلب الكلي الفعلي، ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءاً مهماً من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخلها بالنشاط الاقتصادي

د. محمد خالد الحريري و آخرون، اقتصاديا المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص١٠٤.
 ت. كمال الغالى، مبادئ الإقتصاد المالى، الطبعة الثالثة، ص١٦٠.

ا المرجع السابق، ص١٠٤.

أ انظر، د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ص٢٧.

والاجتماعي، وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب وأثرها عليه على كمية النفقات ونوعها. ا

حيث يتألف الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن الاستثمار ومن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار، ومن ثمّ سيشكل الاستثمار الجزء الأكبر من

الطلب والادخار والجزء الأصغر سيتحول إلى استثمار، وكلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج والدخل وتحسنت الظروف الاقتصادية. ٢

ويلاحظ الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه سواء التحويلات الاجتماعية (كتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحيق أغراض اجتماعية النقدية كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان) أو التحويلات الاجتماعية النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يخصص الإنفاق العام للحصول عليها، كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثمّ فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو لبعض السلع والخدمات، مثل دعم بعض السلع وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام وذلك بسد ما يكون في ميزانياتها من عجز، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الاستثمار والتنمية، وخصوصاً بالنسبة إلى بعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية."

#### 4- الآثار المباشرة للإعانات:

تعد الإعانات إحدى أهم أدوات السياسة المالية نظراً لأنها تدعم جانب العرض في حال كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد، وتدعم جانب الطلب في حال رغبت الدولة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود.

فالإعانات "هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وزيادة معدلات النمو الاقتصادي."

١١ د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ص٤٥.

٢ د. على كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٢٦٨.

<sup>&</sup>quot; على سيف على المزروعي، أثّر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، ص٦٢٢.

أد. على كنعان، الاقتصاد المالي، ص٢٧٨.

وهناك إعانات تأخذ شكل تحويلات نقدية صرفه، وإعانات تأخذ شكل سلع وخدمات.

1- إعانات نقدية: هي تحويل جزء من القوة الشرائية لمصلحة الفئات المحددة الدخل: مثل إعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي، ويصعب معرفة أثر هذه الإعانات على حجم الإنتاج بشكل دقيق، ولكن تؤدي هذه الإعانات إلى ارتفاع استهلاك السلع الأساسية، وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع فيزداد إنتاجها ولا تحقق الدولة جراء قيامها بهذه التحويلات النقدية خلق قوة شرائية جديدة لهذه الفئات تساعد على تحسين اوضاعها المعيشية فحسب، خلال وإنما تتجنب بهذه التحويلات الهزات الاجتماعية الناشئة عن زيادة العاطلين عن العمل. المحليلات العرات العمل. المعيشية عن زيادة العاطلين عن العمل. المعيشية فحسب العراقة على العمل المعيشية فحسب العراقة على العمل المعيشية فحسب العراقة على العمل المعيشية فحسب العراقة العمل العراقة على العمل المعيشية وليات العراقة على العمل العراقة على العراقة على العراقة على العمل العراقة على العمل العراقة على العراقة على العراقة على العراقة على العراقة على العمل العراقة على العراقة

2- إعانات على شكل سلع أو خدمات: عندما تأخذ الإعانات شكل مساعدات عينية (التحويلات العيني) فإن من أبرز آثار ها المباشرة هي تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الأولوية وترى أنها تتفق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستطيع من خلال علاقتها مع السوق والمنتجين بصفتها تمارس دوراً تحكمياً أن توجه السوق بالاتجاه الذي يحقق النفع العام، مثلاً تدخلها في نطاق الإسكان وتشييدها للمساكن الاقتصادية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل فإنها تشجع الانتاج الصناعي المتعلق بمواد البناء وتحد من استغلال الملاك العقاريين للمستأجرين في الوقت نفسه، كما أن شرائها لسلع وخدمات تتعلق بالنواحي الصحية والتعليمية والثقافية من شأنه أن يساهم برفع المستوى الاجتماعي للمواطنين مما يتيح لهم ممارسة نشاطهم بكفاءة أعلى، وبالتالي رفع التعليمية العمل. العقارية العمل. العمل. التناجية العمل. التناجية العمل. المعلية المعلية العمل. المعلية العمل المعلية العمل. المعلية العمل المعلية المعلية

بالإضافة على ذلك تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادي، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي تزيد الاستهلاك القومي. "

ا انظر، د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ص٤٧.

۲ انظر، المرجع السابق، ص٤٨.

<sup>&</sup>lt;sup>٣</sup> د. محمد خالد الحريري وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص١٠٧.

#### ونلخص هنا جملة أهداف الإعانات:

أ- تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع الأساسية (الخبز-السكر-الأرز-الدقيق-الزيت-الحليب-اللحوم) وذلك ليتمكن المستهلك من الحصول عليها بالأسعار المنخفضة، الأمر الذي يستدعي بقاء الأجور متدنية، مثل شراء القمح بسعر مرتفع وبيعها للمواطنين بأسعار متدنية، وأيضاً تقوم سوريا بشراء الحبوب والشوندر السكري من الفلاحين بأسعار مرتفعة وتبيعها للصناعة والمواطنين بأسعار متدنية بهدف زيادة الإنتاج والتشجيع على الزراعة . الأراعة . الإناه المسلم ا

ب- تشجيع الإنتاج الصناعي وتشجيع الاستثمار: إن تقديم الخدمات الاستثمارية بصفة مجانية أو شبه مجانية يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية ويؤدي ذلك لزيادة حجم المنتجات الصناعية وبأسعار مقبولة في الاقتصاد الوطني. ٢

ت- زيادة إنتاج سلع التصدير: إن دعم قطاع الصناعات التصديرية بالأموال أو بالخدمات أو بالواد الأولية يؤدي لزيادة الإنتاج، لأن عملية التصدير تؤدي إلى زيادة الإنتاج لأنها تقوم باستخدام المواد الوطنية والعمالة الوطنية، والذب بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني."

نستنتج أن الإعانات تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لأن أي تشجيع للعرض أو الطلب سوف يساهم بدوره في الإنتاج وتحسين الدخول.

إن هذه الخصائص توضح طبيعة الإعانات وجوهرها، وتوضح دورها وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكما يحق للدولة فرض ضرائب لتمويل الإنفاق العام، يحق لها أيضا تقديم الإعانات لإزالة الفوارق بين الطبقات أو لتخفيض الأسعار ومساعدة المنتجين على زيادة الإنتاج.

#### ثانياً- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات الاقتصادية:

كل نفقة يقترن بها نوعان آثار مباشرة على النشاط الاقتصادي تتبلور باستخدام موارد بشرية واقتصادية لإشباع حاجة عامة فتساهم بذلك\*، بدرجات متفاوتة، في زيادة الناتج القومي، وآثار غير مباشرة على السلع الاستهلاكية، ونظرية المضاعف

ا نظر، د. على كنعان، الاقتصاد المالي، ص٢٧٩.

د. علي كنعان، الاقتصاد المالي، ص٢٨٠.

<sup>&</sup>quot; انظر، المرجع السابق، ص٢٨٠.

أ انظر المرجع السابق، ص٢٧٩.

تستهدف قياس حجم هذا الطلب الاضافي او بصورة ادق قياس النسبة بين الزيادة الأولية في الإنفاق والزيادة الاجمالية في الدخل. ا

-أثر المضاعف: إن أي توسع في الإنفاق الحكومي، سوف يؤدي إلى توزيع دخول جديدة، تتمثل في دخول جزءاً منها للإنفاق على الاستهلاك، يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، وجزءاً للادخار، يتوقف على الميل الحدي للادخار ويؤدي هذا

الجزء المخصص للاستهلاك إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، ويؤدي توزيع دخول جديدة، توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار. ٢

فمثلاً اذا ازداد الانفاق بمقدار 1000وحدة فإن الدخل سيزيد بنفس هذه النسبة اذا افترضنا ان هذا الإنفاق الإضافي أدى الى زيادة مماثلة في حجم الدخول الموزعة، هذه الزيادة في الدخول سيتجه جزء منها الى الإنفاق الاستهلاكي لإشباع حاجات اصحابها التي لم يكونوا قادرين على إشباعها، أو قد يتجه جزء منها نحو استعمالات اخرى (الادخار)، ويتم هذا التوزيع وفقاً للمبل الحدي الى الاستهلاك، فإذا فرضنا الميل الحدي للاستهلاك شوك فمعنى ذلك إن زيادة الدخول الموزعة بمقدار 1000 سوف تؤدي إلى زيادة بالاستهلاك قدرها الدخول الموزعة بمقدار 1000، وهذه الزيادة في الاستهلاك تعني زيادة في الإنفاق أي طلباً جديداً يستفيد منه القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية، فلو انعكس هذا الإنفاق الاستهلاكي على الإنتاج فمعنى ذلك أن فئة جديدة من الأفراد قد حصلت على معنى ذلك حصول فئة ثالثة على دخل اضافي بمقدار 90%وحدة تستخدم بدورها معنى ذلك حصول فئة ثالثة على دخل اضافي بمقدار 900وحدة تستخدم بدورها للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى، وإذا حسبنا هذه الزيادة المتوالية نجد انها تصل إلى للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى، وإذا حسبنا هذه الزيادة المتوالية نجد انها تصل إلى المودة."

د. كمال الغالي، مبادئ الإقتصاد المالي، الطبعة الثالثة، ص١٩٣٠.

٢ د. محمد خالد الحريري، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، ص١١٠

<sup>&</sup>quot; انظر، د. كمال الغالى، مبادئ الإقتصاد المالى، الطبعة الثالثة، ص١٩٤.

# (الفعيل (الثاني:

(النائج (الحلي (الإجمال ونموه

### المبحث الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وحلقة تدفق الاقتصاد

تمهيد: النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي. ويتضمن المطلب الأول في هذا المبحث بيان مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة، ثم يتم الانتقال في المطلب الثاني إلى تعريف وبيان مفهوم حلقة تدفق الاقتصاد، حيث يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة ويتم في حلقة الاقتصاد بيان العلاقة والارتباط بين هذه العناصر.

### المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة البلد على انتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة. \( \)

ويتصدر الناتج المحلي الإجمالي مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعبر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل النمو الاقتصادي للبلد ويعرف كما يلي:

### تعريف الناتج المحلي الإجمالي: Gross Domestic Product

"عبارة عن القيمة السوقة (Market Value) لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة." ٢

١ د. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة ٢٠٠٥، ص١٢.

مقرر الاقتصاد الكلي، وحدة التعليم المفتوح، جامعة وادي النيل، ص١٠.

ونظراً لأهمية الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نوضح فيما يلي ما يعنيه التعريف بالضبط. 1- السلع والخدمات النهائية: (Final Goods and Service)

هناك عديد من السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد لا تصنف ضمن السلع النهائية، بل بدلاً من ذلك من ذلك تصنف كسلع وسيطة (Intermediate Goods)، والسلع الوسيطة هي السلع التي يتم إنتاجها من قبل شركة ما من أجل استخدامها في عملية إنتاجية أخرى بواسطة شركة أخرى، على سبيل المثال: لنفترض أنه لإنتاج قميص، تدفع شركة ملابس بواسطة شركة أخرى، على سبيل المثال: لنفترض أنه لإنتاج قميص، تدفع شركة ملابس القمصان، والتي تباع بسعر 1000ليرة، حيث أن قيمة قطعة الملابس بما فيها الأزرار هي 1000ليرة، وليس 1000ليرة+50ليرة، فالسعر النهائي لقطعة الملابس يعكس مكوناتها كافة، فعندما نأخذ عند حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كلا القيمتين، قيمة الأزرار التي تباع لمصنع الملابس وقيمة الملابس التي تباع إلى المستهلك فإن ذلك سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب(Double counting).، ويمكن تجنب مضاعفة الحساب أيضا عن طريق احتساب القيمة المضافة (Value Added) للمنتج فقط بواسطة كل شركة خلال عملية الإنتاج. الم

### 2- استثناء السلع المستعملة والمبادلات الورقية:

### (Exclusion Of used Goods And Paper Transactions)

يتعلق الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالإنتاج الجديد أو الحالي فقط، فالناتج القديم لا يتم احتسابه من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه تم حسابه سابقاً عندما تم إنتاجه، ومن ثم فإن حساب مبيعات السلع المستعملة سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتجاهل كل مبادلات النقود والسلع التي انتقالها من يد لأخرى دون أن يكون هناك سلع وخدمات تم إنتاجها، كما لا يتم احتساب مبيعات الأسهم والسندات (Stocks And Bonds) لأن هذه المبادلات هي عبارة عن نقل للموجودات، ولكن عندما أدفع أجور سمسار (Broker) لقاء

ا أ.د. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٧٨.

بيعه أسهمي لشخص آخر فإن هذه العلاوة (Fee) يتم احتسابها لأن السمسار أدى خدمة من أجلي، وهي جزء من الإنتاج الحالي ا

3- استثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجاً من قبل عوامل إنتاج محلية:

### Exclusion Of Output Produced Abroad By ) Domestically Owned Factors Of Production)

حيث يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP)إجمالي دخول عوامل الإنتاج الرئيسية والتي هي: الأرض (Land)، والعمل (Labor)، ورأس المال (Capital) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة والتي عادةً تكون سنة. ٢

حيث لا يتم احتساب الإنتاج المنتج من قبل المواطنين خارج البلاد، مثلا المواطنين السوريين الذين يعملون في شركة أجنبية، في الناتج المحلى الإجمالي (GDP) لأن المنتجات لم يتم إنتاجها داخل البلد، بينما يتم احتساب المنتجات التي يتم إنتاجها منة قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلد في الناتج المحلى الإجمالي لأنها أنتجت داخل البلد، أما بالنسبة للأرباح فإن الأرباح التي يتم جنيها في الخارج من قبل الشركات الوطنية لا تحتسب في الناتج المحلى الإجمالي للبلد، بينما يتم احتساب المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلد في الناتج المحلى الإجمالي لأنها أنتجت داخل البلد. "

ا أ.د. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١١-٢٠١١م، ص٨٠. ٢٠١٦مهند عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦م،

-يجب علينا التعرف على بعض المفاهيم الأساسية التي سوف نستخدمها أثناء دراستنا للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهي:

### 1- الناتج القومي الإجمالي: Gross National product (GNP)

"القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها ضمن فترة زمنية محددة من قبل عوامل الإنتاج التي يمتلكها مواطنو البلد بغض النظر أين يتم إنتاج المنتجات."

### 2-الناتج القومي الصافي: Net National Product (NNP)

"مجمل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي، وذلك بعد استبعاد قيمة إهلاك رأس المال(Depreciation (D)."

الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي - قيمة إهلاك رأس المال

### 3-الدخل القومى: (National Income (NI)

يعرفه سامويلسون: "أنه مجموع دخل عوامل الإنتاج التي تم تلقيها من العمالة ورأس المال والأرض وتجمع بشكل أساسي بعد طرح استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يصبح الدخل القومي مجوع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات..."

الدخل القومي = الناتج القومي الإجمالي - الاهتلاكات - الضرائب غير المباشرة

ا أ. د. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، ص٨٣.

مقرر الاقتصاد الكلى، وحدة التعليم المفتوح، جامعة وادي النيل، ص١٠.

Te. على كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٣٦.

ئد. على كنعان، الاقتصاد المالي، ص٣٨.

### 4-الدخل الشخصي: Personal Income (PI)

"وهو عبارة عن الدخل الوطني مطروحاً منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وأقساط التأمينات الاجتماعية ونضيف إليه التحويلات." ا

الدخل الشخصي = الدخل القومي - المدفوعات التحويلية

وهذا يعني أن الدخل الشخصي يساوي الدخل القومي مطروحاً منه جميع الدخول المكتسبة وغير المكتسبة، ويشار إلى هذه الإضافات أو الخصومات عادة بالمدفوعات التحويلية، وتشمل المدفوعات المضافة، وإعانات البطالة، والرواتب التقاعدية، كما تشمل المدفوعات التحويلية التي تطرح من أرباح الشركات غير الموزعة، والضرائب على أرباح الشركات ومساهمات الضمان الاجتماعي.

### 5- الدخل المتاح: (Disposable Income (DI)

الدخل الشخصي ناقص الضرائب الشخصية، مقدار الدخل الذي يتوجب على القطاع العائلي صرفه أو ادخار. حيث أن الدخل المتاح عادةً ما ينفق لأغراض الاستهلاك أو للادخار والذي بدور يتحول إلى استثمار.

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

<sup>&#</sup>x27; د. عمر صخرى، التحليل الاقتصادى، ديوان مطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥، ص٢٢.

٢ أ.د. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، ص١١٨.

### المطلب الثاني: حلقة تدفق الاقتصاد

يقوم كل اقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وتحصل عناصر الإنتاج على مقابل مادي نظير مساهماتها في العملية الإنتاجية، وعندما يحصل أي ارتفاع في حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من سلع وخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، وهذه الزيادة ستؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع معدلات المتفاع معدلات المتهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع معدلات المتفاع المناع والمنزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. المتفاع المناع والمنزيد من المناع والمناع والمناع المناع والمناع المناع والمناع و

وبالعكس فإنه عند انخفاض حجم الناتج الكلي هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، وهذا الانخفاض سيؤدي إلى تقلص فرص العمل المتوفرة (ما يسمى مشكلة البطالة)، وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المتعددة وإلى تراجع مستوى الاستثمار. ٢

' انظر د. يونس معبدي، الاقتصاد الكلى، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ص٧٧.

<sup>&</sup>lt;sup>۱</sup> انظر، د. يونس معبدي، الاقتصاد الكلي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ص٧٧.

### أ-قطاعات الاقتصاد: يمكن تقسيم الاقتصاد على أربع قطاعات كما يلى: ١

### 1-القطاع العائلي: (Households Sector)

يقوم بوظيفة الاستهلاك، أي الاتفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، حيث يحصل القطاع العائلي على دخل الذي يمكنه من شراء السلع والخدمات، عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure) (C).

### 2-قطاع الأعمال أو الإنتاج: (Business Sector)

يقوم بوظيفة الاستثمار، أي الاتفاق على شراء السلع والخدمات الإنتاجية، حيث يقوم المنتجون بعملية الإنتاج، من خلال استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة لدى القطاع العائلي، ونظيراً لهذا الاستخدام يقوم قطاع الإنتاج بدفع رواتب وأجور للقطاع العائلي ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري Investment (I) (Expenditure).

### 3-القطاع الحكومي: (Government Sector)

يقوم بالوظيفتين معاً، حيث يقوم بتوفير المشاريع بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال، ويحصل على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طرق الضرائب (Taxes)، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي (Government Expenditure).

النظر، د. الطيب بولحية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير، ١٥٠٥-٢٠١٦، ص١١.

### 4-القطاع الخارجي: (Foreign Sector)

يقوم بالوظيفتين معاً، ويهمنا هنا التعامل مع العالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات، حيث يقوم الاقتصاد المحلي ببيع السلع والخدمات المحلية إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم بنفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى على هيئة واردات (Imports)، وعليه يجب إضافة قيمة السلع والخدمات المصدرة للخارج (EX) على الإنفاق الكلي، وبالمقابل يجب طرح قيمة طرح قيمة ما يستورد من سلع وخدمات من الخارج (IM)من إجمالي الإنفاق الكلي وعليه فإن صافى الصادرات يساوي:

Xn = EX-IM

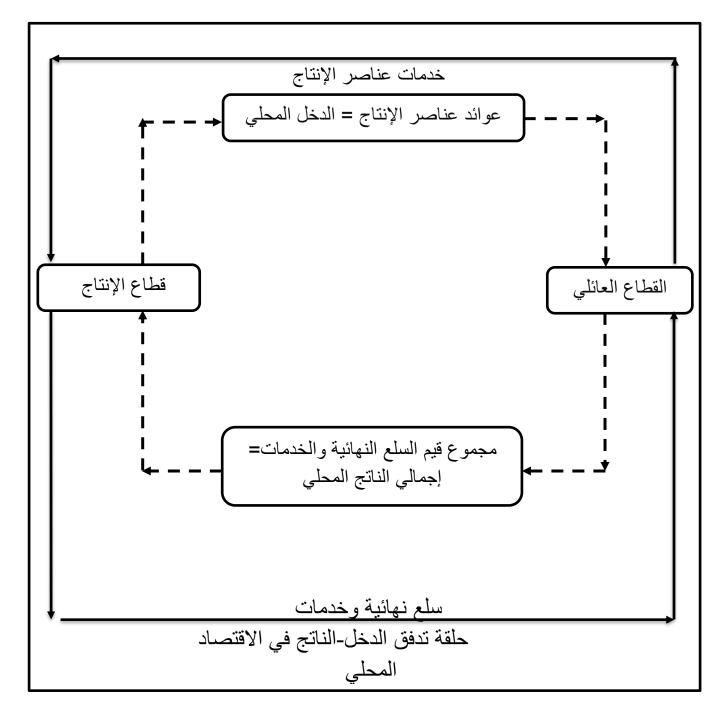
### ب-حلقة تدفق الدخل-الناتج المحلي: ١

يصف الشكل حلقة تدفق (الدخل-الناتج) المحلي، والذي يوضح العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد المحلي، ويستند مفهوم حلقة التدفق إلى حقيقة مفادها أن كل ليرة يتم إنفاقه لشراء سلعة أو خدمة، يعتبر في نفس الوقت دخلاً لطرف آخر في الاقتصاد المحلي. في البداية لنفترض أن الاقتصاد المحلي يتكون من قطاعين: القطاع العائلي وقطاع الإنتاج.

36

١ د. يونس معبدي، الإقتصاد الكلي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ص٨٠.

### شكل رقم (1)



كما هو موضح في الشكل (1)، يقوم القطاع العائلي بتقديم خدمات عناصر الإنتاج التي يملكها (عمل، أرض، رأس المال، التنظيم) إلى قطاع الإنتاج، ومن جانب آخر يقوم قطاع الإنتاج باستخدام خدمات عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. ويحصل القطاع العائلي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، ويسمى هذا بالدخل المحلي. أما بالنسبة لقطاع الإنتاج، فإنه يقوم ببيع السلع والخدمات المختلفة إلى القطاع العائلي. ويمثل مجموع قيم هذه

السلع والخدمات الناتج المحلي، وكذلك فإن مجموع ما تم إنفاقه على إنتاج السلع والخدمات وشرائها يمثل الإنفاق الكلي. ويتضح لنا أن كل دينار تم إنفاقه على إنتاج السلع والخدمات يمثل في نفس الوقت دخلاً لمن ساهم في العملية الإنتاجية لهذه السلعة أو الخدمة، أو:

الناتج المحلي = الدخل المحلي = الإنفاق الكلي

### المبحث الثاني: حساب الناتج المحلي الإجمالي ونموه وصعوبات حسابه

تمهيد: نظراً لاتساع مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وضخامة السلع والخدمات التي تدخل في حسابه، تتعدد وتختلف طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي ونموه وكذلك تتعدد الصعوبات والثغرات التي يتم التعرض لها عند القيام بحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سوف يتم دراسته في هذا المبحث. حيث يتضمن المطلب الأول طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن المطلب الثاني من هذا المبحث بيان مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي وطريقة حسابه، ويتضمن المطلب الثالث الصعوبات والثغرات في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

### المطلب الأول: حساب الناتج المحلي الإجمالي (Calculating GDP)

إن كل إنتاج يتولد عنه دخلاً يتم إنفاقه على هذا المنتج، وعليه هناك ثلاث طرق لحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في طريقة الإنفاق، وطريقة الدخل وطريقة الإنتاج.

### أولاً- طريقة الإنفاق: (The expenditure Approach)

كما ذكرنا سابقاً فإنه يوجد أربعة أنواع للإنفاق:

- -نفقات استهلاكية (C)
  - -نفقات استثماریة (۱)

ا انظر، أ. د. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٨٤.

-نفقات حكومية (G)

-صافى الصادرات (Xn)

وهكذا فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لطريقة الإنفاق يساوي الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة السابقة، وهي: القطاع العائلي، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة وصافي المعاملات الخارجية، ويمكن تلخيص العلاقة السابقة على النحو التالى:

GDP = c + I + G + (EX - IM)

### ثانياً- طريقة الدخل: (The Income Approach)

إن البضائع والخدمات المنتجة كما هو معلوم هي حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج (Production factors): العمل، الارض، رأس المال، والمستحدث (المنظم أو الإدارة)، فإذا طرحنا من قيمة البضائع والخدمات قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:

-العمل ويطلق على عائده اسم الأجور (Wages)

رأس المال ويطلق على عائده اسم الفائدة (Interest)

-الأرض ويطلق على عائده اسم الريع (Rent)

-المستحدث ويطلق على عائده اسم الربح (Profit)

فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج، أي نقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد، إلى مجموع الفوائد، الله مجموع الربح، فتصبح العلاقة على النحو التالي:

GDP = W + R + I + P

ا انظر، د. عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥، ص١٩.

وإذا أردنا الحصول على إجمالي الناتج المحلي فإنه يجب أن نضيف إلى التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقمة الاهتلاك.

### ثالثاً- طريقة الإنتاج: (The Production Approach)

1- طريقة المنتج النهائية: ذكرنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيم السلع النهائية التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وحسب هذه الطريقة فالناتج المحلي هو القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات، حيث لا يتم احتساب قيم السلع الأولية (كالواد الخام)، أو قيم السلع الوسيطة (التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى)، وذلك من أجل تجنب مشكلة تضاعف الحساب.

مثال(1): انفترض أن اقتصاد دولة ما يتكون من أربع قطاعات:

-ينتج القطاع الأول 50 وحدة من السلعة X، سعر الوحدة الواحدة هو 10 و.ن.

-ينتج القطاع الثاني 100 وحدة من السلعة Y، سعر الوحدة الواحدة هو 100 و.ن.

-ينتج القطاع الثالث 400 وحدة من السلعة Z، سعر الوحدة الواحدة هو 20 ون.

-ينتج القطاع الرابع 50 وحدة من السلعة W، سعر الوحدة الواحدة هو 30 و.ن.

المطلوب: إيجاد قيمة الناتج الكلي بطريقة المنتجات النهائية.

الحل:

$$PT = (50*10 + 100*100 + 400*20 + 200*30)$$

$$PT = 24500$$

ا د. الطيب بولحية، التحليل الاقتصادي الكلي، ص٩.

### ٢- طريقة القيمة المضافة: (Value Added)

هي طريقة حسابية تستخدم في حساب مجموع القيمة المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وبذلك يمكن تعريف القيمة المضافة:

(الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة المستلزمات الوسيطة التي حصلت عليها الوحدة واستخدامها في عمليات الإنتاج خلال فترة سنة).

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للمنتج - مستلزمات الإنتاج

مثال(2): ٢ ليكن لدينا اقتصاد من أربع قطاعات:

-ينتج القطاع الأول ما قيمته 100 ون من القطن.

-ينتج القطاع الثاني ما قيمته 130 و.ن من النسيج معتمداً على مخرجات القطاع الأول.

-ينتج القطاع الثالث ما قيمته 200 و.ن من قطع القماش معتمداً على مخرجات القطاع الثاني. -ينتج القطاع الرابع ما قيمته 250 و.ن من الملابس الجاهزة، معتمداً على إنتاج القطاع الثالث.

القيمة المضافة	الاستهلاك الوسيط	قيمة الإنتاج	القطاعات
100	/	100	القطاع الأول(القطن)
30	100	130	القطاع الثاني(النسيج)
70	130	200	القطاع الثالث (القماش)
50	200	250	القطاع الرابع(الملابس

### الحل:

-الإنتاج الكلي بطريقة القيمة المضافة هو: (100+30+70+50) = 250.

-الإنتاج الكلي بطريقة المنتجات النهائية هو: قيمة الملابس الجاهزة (250).

اد. على كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص٥٥.

٢ د. الطيب بو لحية، التحليل الاقتصادي الكلي، ص١٠.

### ويوضح الشكل رقم (2) التالي ملخصاً لجميع المعادلات السابقة

إجمالي الناتج القومي
(-) صافي عوائد عناصر الإنتاج
= إجمالي الناتج المحلي
(-) اهتلاك رأس المال
=صافي الناتج المحلي
(-) ضرائب غير مباشرة
(+) إعانات إنتاجية
=صافي الدخل المحلي (=أجور ومرتبات + أرباح وفوائد + إيجارات وريع +
دخول أخرى)
(-) إعانات معاشات التقاعد
(-) ضرائب أرباح الشركات
(-) أرباح محتجزة
(+) مدفو عات الضمان الاجتماعي
(+) إعانات فردية
=الدخل الشخصي
(-) ضرائب الدخل
=الدخل الشخصي المتاح
(-) الاستهلاك
=الادخار

### المطلب الثاني: مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي وطريقة حسابه

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواءاً كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها السنوي، فالاقتصاديات المتخلفة ترغب في القضاء على التخلف والفقر، إضافة إلى ضمان الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية والبشرية، ولهذا فهي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة تبدو أكثر حرصاً على الحفاظ على مستويات عالية من الاستخدام، فضلاً عن ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها، لذلك ينبغي عليها أن تستمر في النمو بمعدل مرض.

ويظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة أو نمو في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن، وتعددت وجهات النظر حول مفهوم النمو الاقتصادي ولكن كانت معظم الآراء تتفق على أنَّ المؤشر الأقوى الذي يعبر عن النمو الاقتصادي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن هذه الآراء:

- Francois perroux: يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أوعدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما (الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية).
- Paul A.Samuelson: يمثل النمو الاقتصادي توسع الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما. بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج. ا

ويعتبر مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة التي يمكن استخدامها للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

ويتم حساب نمو الناتج المحلى الإجمالي عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{(Vt - V_{t-1}) * 100}{V_{t-1}}$$

حيث: Vt= القيمة الحالية للناتج المحلي الإجمالي.

القيمة السابقة للناتج المحلي الإجمالي. $V_{
m t}-1$ 

43

ا انظر، معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، سنة ٢٠١٥-٢٠١٤م، ص١٠٣.

# المطلب الثالث: الصعوبات والثغرات في حساب الناتج المحلي الإجمالي أولاً- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

1- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي: إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الجارية، أي بالأسعار السائدة للسوق في السنة التي يتم حساب الناتج بها. الأسعار المعار السائدة السوق في السنة التي المحارية، أي بالأسعار السائدة السوق في السنة التي المحارية، أي بالأسعار السائدة السوق في السنة التي المحارية ال

2- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة، أي بأسعار سنة أساس ثابتة، يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات ٢

### ثانياً- صعوبات وثغرات حساب الناتج المحلي الإجمالي

إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو عدم نقصانه، يعد عادةً أحد الأهداف الأساسية للسياسة الحكومية على مستوى الاقتصاد لكلي، وبسبب بعض المشكلات الخطيرة التي تنتج عندما نحاول استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية، فإننا نشير الآن إلى بعض الصعوبات أو الثغرات التي تواجهنا في هذا السبيل.

### 1- الناتج المحلي الإجمالي والمصلحة الاجتماعية: (GDP and Social Welfare)

أغلب النشاطات غير التجارية والمحلية كالعمل المنزلي والعناية بالأطفال، لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها تعد إنتاجاً حقيقياً، ورغم ذلك لو أنّك قمت بإرسال الأطفال للحضانة أو استخدمت أحدً لتنظيف المنزل أو قيادة السيارة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد، حيث أن أجور العاملين في الحضانة أو أعمال التنظيف أو السائقين تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، إنّ تغيراً صغيراً في الإجراءات المؤسسية رغم عدم زيادة الإنتاج يمكن أن يظهر كتغير في الناتج المحلي الإجمالي."

المهند عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي، ص٢١.

أ. د. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص١٠٨.

### 2-الاقتصاد الخفي: (The Underground Economy)

تصادفنا في الحياة العملية الكثير من العمليات الإنتاجية التي لا تصل إلى السوق، وبالتالي لا تدخل قيمتها في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل فإن هناك بعض العمليات السوقية غير الإنتاجية والتي تصل إلى السوق ويجب استثناؤها من حساب الناتج المحلي الإجمالي، ومن الأمثلة على العمليات الإنتاجية التي يجب أخذها في الاعتبار عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إيجارات البيوت والمنازل التي يسكنها مالكوها، المستهلكات الزراعية التي يستهلكها منتجوها، خدمات ربات البيوت، ومن الأمثلة الغير إنتاجية التي يجب استثناؤها، المدفوعات التحويلية ويقصد بها المدفوعات التي تحول من الحكومة إلى الأفراد دون أن تتضمن أي مشاركة في الإنتاج الحالي، العمليات الخاصة مثل ملكيات الأسهم والسندات والأوراق المالة الأخرى، بيع السلع المستعملة. المستعملة المس

## 3-نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: ( Gross National Income Per ) Capita

إنّ المقارنة بين الدول صعبة لأن مثل هذه المقارنة يجب أن تتم بعملة موحدة، عادةً يكون الدولار الأمريكي، مثلاً تحويل قيمة الدخل القومي الإجمالي لليابان إلى الدولار يقتضي التحويل من الين للدولار، وبما أن أسعار الصرف تتغير بشكل درامي خلال فترات قصيرة يكون مثل هذا التحويل صعباً، إنّ مفهوم الدخل القومي الإجمالي هو الناتج القومي الإجمالي محولاً للدولار باستخدام متوسط معدلات تحويل عملات على مدى عدة سنوات ليتناسب مع معدلات التضخم.

ا انظر، مقرر الاقتصاد الكلي، وحدة التعليم المفتوح، جامعة وادي النيل، ص٢١.

٢ أ. د. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص١١٣.

( الإشار (العسلي

سيتم من خلال هذا الفصل تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة لمعرفة درجة تأثير الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية من سنة 1995 إلى غاية 2010 والخاصة بحالة سوريا.

### أولاً: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2010 أي أن حجم العينة المستعملة هي 16 مشاهدة وذلك بالنسبة للاقتصاد السوري، أي أنَّ مجتمع الدراسة هي دولة سوريا ككل.

### أ-التعريف بالمتغيرات المستخدمة:

- الإنفاق العام: أو الإنفاق الحكومي ونرمز له بالرمز G ويتكون الإنفاق العام في سوريا من قسمين رئيسيين:

أ- الإنفاق الجاري: ويتضمن متطلبات تمويل أعباء القطاع الإداري للحكومة كالأمن القومي، والقضاء، والخدمات العامة من مرافق إدارية وغيرها، ومن أهم بنود الإنفاق الرواتب والأجور، والمعاشات التقاعدية، ونفقات الماء والكهرباء والاتصالات....والالتزامات واجبة الأداء وتتمثل بشكل رئيسي في خدمة أعباء أسناد الدين العام وشهادات الاستثمار.

ب- الإنفاق الاستثماري: وينطوي على نفقات تمويل المشاريع الاستثمارية ولا سيما مجال البنية التحتية ومشاريع القطاع الاقتصادي العام.

وقد تم جمع البيانات من القوائم المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء السوري.

- الناتج المحلي الإجمالي: معبراً عنه بالناتج المحلي الحقيقي مقاساً بالأسعار الثابتة ونرمز له بالرمز GDP وتم جمع البيانات من القوائم المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء السوري.

### ب- تمثيل تطور متغيرات الدراسة

توضح البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول رقم (1) تطور الإنفاق العام بأنواعه والناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (1995-2010).

الجدول رقم (1): تطور الإنفاق العام والناتج المحلي خلال فترة (1995-2010) بالأسعار الثابتة

نمو الناتج	الناتج المحلي	إجمالي	نفقات	نفقات	
نمو الناتج المحلي الإجمالي	الإّجمالي	النفقات العامة	استثمارية	جارية	السنة
-	756404	141375	32451	108924	1995
9.82%	830726	184700	62161	122539	1996
15.34%	872460	206724	74944	131780	1997
23.16%	931660	227700	77466	150234	1998
18.79%	898552	243402	74608	168794	1999
19.59%	904622	255817	132000	123817	2000
24.13%	938939	299522	161000	138522	2001
33.88%	1012726	331871	184000	147871	2002
34.67%	1018708	390314	211000	179314	2003
43.97%	1089027	407990	217000	190990	2004
52.92%	1156714	393134	180000	213134	2005
60.63%	1215082	422355	195000	227355	2006
69.75%	1284035	511233	258000	253233	2007
77.35%	1341516	505885	230000	275885	2008
87.84%	1420833	603176	275000	328176	2009
94.30%	1469703	668772	327000	341772	2010

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel، واستناداً إلى التقارير المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء السوري.

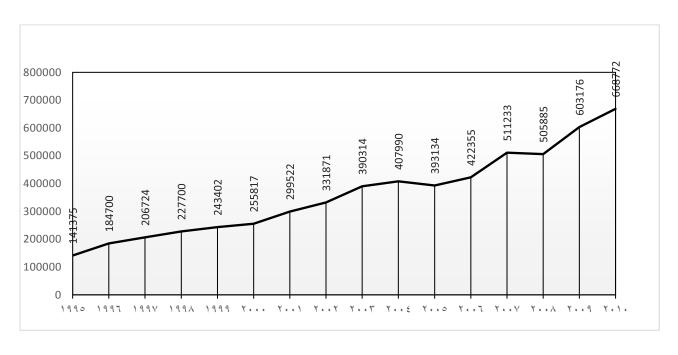
وتم استخدام المعادلة التالية لحساب معدل النمو:

$$\frac{(Vt - V_{t-1}) * 100}{V_{t-1}}$$

حيث: Vt القيمة الحالية

القيمة السابقة $V_{\rm t}-1$ 

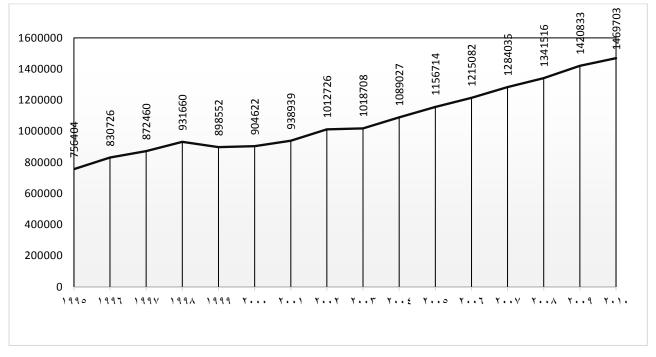
الشكل رقم (3): تطور النفقات العامة في الاقتصاد السوري في الفترة (1995-2010).



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel، واعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

يتبين من قيم المتغيرة في شكل (1) أنّ الإنفاق العام خلال فترة الدراسة كان محصوراً بين أقل قيمة (141375) مُسجَّلة سنة 2010، أقل قيمة (668772) مُسجَّلة سنة 2010، بمتوسط بلغ (362123.13) وبانحراف معياري (144545.18).

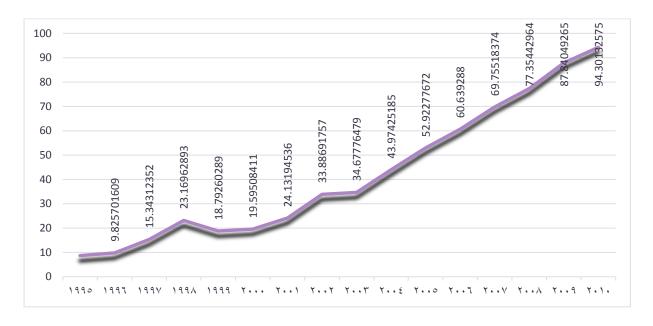
الشكل رقم (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري في الفترة (-2010) الشكل رقم (4):



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel، واعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

من خلال المنحنى يتبين من القيم أنّ إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة حيث سجل أدنى قيمة (1469703) مسجلة سنة 1995 وأعلى قيمة (1469703) مسجلة سنة 1995 بمتوسط بلغ (1071356.6) وبانحراف معياري (206492.53).

### الشكل رقم (5): نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1995-2010)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel، واعتماداً على البيانات الموجودة في الجدول (1).

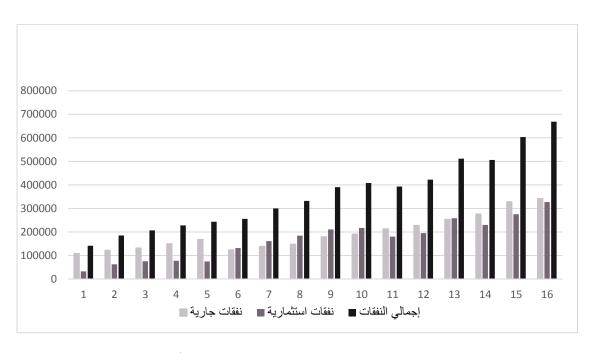
نلاحظ من خلال الشكل البياني ارتفاع مستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث كانت نسبة النمو في بداية الدراسة %9.82 في سنة 1996 لتصل في نهاية الدراسة إلى 94.30 وذلك في سنة 2010، حيث كانت سوريا تمر خلال فترة الدراسة بفترة استقرار اقتصادي وسياسي مما ساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (2): التوزيع النسبي للنفقات العامة ونسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

إجمالي النفقات العامة إلى	نسبة النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الجارية	السنة
الناتج المحلي الإجمالي	إلى النفقات العامة	إلى النفقات العامة	
0.18	0.23	0.77	1995
0.22	0.34	0.66	1996
0.23	0.37	0.63	1997
0.24	0.35	0.65	1998
0.27	0.31	0.69	1999
0.28	0.52	0.48	2000
0.31	0.54	0.46	2001
0.32	0.56	0.44	2002
0.38	0.55	0.45	2003
0.37	0.54	0.46	2004
0.33	0.46	0.54	2005
0.34	0.47	0.53	2006
0.39	0.51	0.49	2007
0.37	0.46	0.54	2008
0.42	0.46	0.54	2009
0.45	0.49	0.51	2010

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel، واستناداً إلى التقارير المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء السوري.

### الشكل رقم (6): التوزيع النسبي للنفقات العامة



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel، واعتماداً على البيانات الموجودة في الجدول (2).

يلاحظ من الشكل (6) التوزع النسبي للنفقات العامة من جانبي الإنفاق الجاري والاستثماري، فتشير البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول (3) إلى زيادة حصة الإنفاق الجاري من إجمالي النفقات العامة حيث وصلت هذه النسبة في أقصاها إلى 77% وذلك في سنة 1995، وبقيت النسبة أكثر من 65% في السنوات الأربعة التي تليها، ثم بدأت بعدها النسبة بالانخفاض لتصبح النسبة 48% تقريباً من سنة 2000 إلى سنة 2000، وارتفعت النسبة في آخر ثلاث سنوات لتصبح النسبة 53% تقريباً.

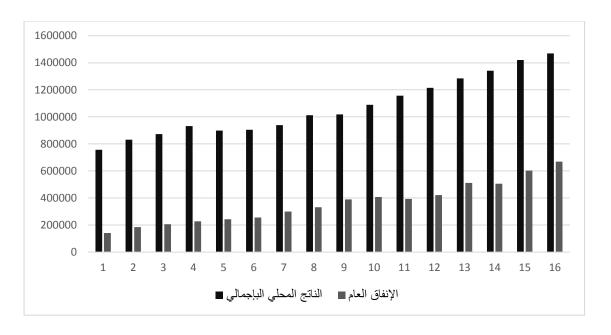
وفي المقابل فإنّ الانفاق الاستثماري فقد انخفض حصته من إجمالي الإنفاق في السنوات الأولى، حيث بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري %23 وذلك في سنة 1995، وبقيت النسبة شريعًا من 35% تقريباً في السنوات الأربع التي تليها، وبدأت النسبة ترتفع لتصبح %60 تقريباً من سنة 2007 إلى سنة 2000 ، واستقرت النسبة في آخر ثلاث سنوات لتصبح %47 تقريباً، حيث بدأت حصة الإنفاق الاستثماري بالارتفاع لتصبح مساوية لحصة النفقات الجارية تقريباً،

وهذا مؤشر جيد حيث تدل على أنّ الحكومة قد خصصت أموال أكثر في الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية العامة، وأنها قد أدركت التقصير في السنوات

الأولى وحاولت التعويض، وذلك لأهمية الإنفاق الاستثماري في تطوير البلاد والأفراد ورفع مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما على صعيد حصة إجمالي النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي، فتشير البيانات الإحصائية إلى أنّ حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين %18 وذلك في سنة 1995 و %45 في سنة 2010 خلال فترة الدراسة، وهذه النسب تعد جيدة مقارنة بالاقتصاديات الصغيرة والنامية، ويمكن توضيح حصة إجمالي النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل البياني التالي.

الشكل رقم (7): نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel، واعتماداً على البيانات الموجودة في الجدول (2).

### ثانياً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي وكالاهما بالأسعار الثابتة، وجاءت نتائج التحليل كما يلي:

### 1-الفرضية الرئيسية

يؤثر الإنفاق العام بشكل هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي. لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيانات النفقات العامة والناتج المحلى الإجمالي وكلاهما بالأسعار الثابتة، وجاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (3): معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط Model summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error
1	0.98	0.96	0.95	44103.732

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء السوري.

أظهرت نتائج الانحدار الخطي لبيانات الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وكلاهما بالأسعار الثابتة، أنّ قيمة معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط (0.98) وهي تشير إلى وجود علاقة طردية جيدة وقوية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، أما معامل التّحديد (التفسير) R<sup>2</sup> والذي بلغت قيمته (0.96) فإنه يشير إلى أن النموذج يفسر (96%) من التّباين. بعبارة أخرى إن (96%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعزى للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعزى لعوامل أخرى.

جدول رقم (4): تحليل التباين واختبار النموذج

	ANOVA				
Significance F	F	MS	SS	Df	
2.25E-11	358.65	6.98E+11	6.98E+11	1	Regression
		1.95E+09	2.72E+10	14	Residual
			7.25E+11	15	Total

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء السوري.

يبين تحليل التباين أن Sig أصغر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في اختبار الفرضيات (Sig < 0.05 > Sig)، مما يشير إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير أثر النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. أي نرفض فرضية العدم، ومفادها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر للنفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (5): اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients				
P-value	t Stat	Standard Error		
1.56E-11	19.45805	28977.71	563849.8	Costant
2.25E-11	18.93819	0.074003	1.401476	إجمالي
				النفقات

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء.

تبيّن من جدول الانحدار الخطي البسيط رقم (5) أنّ قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت (1.401)، أي أنّ زيادة النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.401)،

ويمكن ايضاً الاستعانة ب(P-value) لاختبار الفرضية، وبما أنّ(P<0.05>P) هذا يؤكد قبول الفرضية البديلة أي وجود تأثير للإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولمعرفة مقدار أثر النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي نكون معادلة الانحدار التي يكون فيها المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو النفقات العامة ليصبح النموذج ( $\mathcal{X}$  النفقات العامة ليصبح النموذج ( $\mathcal{X}$  النفقات 1.401. والتي تؤكد وجود أثر إيجابي للنفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

### 2- الفرضيات الفرعية

أ- يؤثر الإنفاق العام الجاري في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (6): معاملات الارتباط الخطي البسيط

### Model summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error
1	0.97	0.95	0.95	48611.15

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء السوري.

أظهرت نتائج الانحدار الخطي لبيانات الإنفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي وكلاهما بالأسعار الثابتة، أن قيمة معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.97) ممّا يدلّ على وجود علاقة طرديّة قوّية بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي، أما معامل التحديد (R²) والذي بلغت قيمته (0.95) فإنه يشير إلى أنّ (%95) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعزى للتغيرات في الإنفاق الجاري، بينما (%5) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعزى لعوامل أخرى.

جدول رقم (7): جدول التباين واختبار النموذج

	ANOVA					
Significance	F	MS	SS	Df		
F						
8.82E-11	292.750	6.92E+11	6.92E+11	1	Regression	
		2.36E+09	3.31E+10	14	Residual	
			7.25E+11	15	Total	

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء السوري.

يبين تحليل التباين أن Sig أصغر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في اختبار الفرضيات (Sig < 0.05 > Sig)، مما يشير إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير أثر النفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. أي نرفض فرضية العدم، ومفادها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (8): اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
P-value t Stat Standard Error					
1.01E-09	14.24578	35343.75	503499.2	Costant	
8.82E-11	17.10996	0.171167	2.928667	نفقات جارية	

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزى للإحصاء.

تبيّن من جدول الانحدار الخطي البسيط رقم (8) أنّ قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت (2.928)، أي أنّ زيادة النفقات الجارية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.928)،

ويمكن ايضاً الاستعانة ب(P-value) لاختبار الفرضية، حيث أنّ((P-value)) وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة أي وجود تأثير للنفقات الجاري في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولمعرفة مقدار أثر الإنفاق الجاري في نمو الناتج المحلي الإجمالي نكون معادلة الانحدار التي يكون فيها المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو النفقات الجارية ليصبح النموذج ((GDP=503499.2+2.928x)) حيث تمثل (DP=503499.2+2.928x) والتي تؤكد وجود أثر الجارية، ويظهر هنا أن قيمة معامل النفقات الجارية ((DP=503499.2+2.928x)) والتي تؤكد وجود أثر إيجابي للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

### ب- يؤثر الإنفاق الاستثماري في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (9): معاملات الارتباط الخطي البسيط Model summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error
1	0.92	0.85	0.84	86995.08

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء.

أظهرت نتائج الانحدار الخطي لبيانات الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي وكلاهما بالأسعار الثابتة، أن قيمة معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.92) ممّا يدلُّ. على وجود علاقة طرديّة قوّية بين الإنفاق الاستثماري ونمو الناتج المحلي الإجمالي، أما معامل التحديد (R²) والذي بلغت قيمته (0.85) فإنه يشير إلى أن (85%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعزى للتغيرات في الإنفاق الجاري، بينما (15%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعزى لعوامل أخرى.

جدول رقم (10): جدول التباين واختبار النموذج

	ANOVA				
Significance F	F	MS	SS	Df	
3.2E-07	81.7785	6.19E+11	6.19E+11	1	Regression
		7.57E+09	1.06E+11	14	Residual
			7.25E+11	15	Total

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء.

يبين تحليل التباين أن Sig أصغر من مستوى الدلالة (0.05) المعتمد في اختبار الفرضيات (Sig < 0.05)، مما يشير إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير أثر النفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي نرفض فرضية العدم، ومفادها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر للنفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (11): اختبار معنوية الانحدار البسيط

Coefficients				
P-value	t Stat	Standard Error		
1.66E-09	13.71426	49095.92	673314.2	Costant
3.2E-07	9.04315	0.261646	2.366105	نفقات استثمارية

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى تقارير المكتب المركزي للإحصاء.

تبيّن من جدول الانحدار الخطي البسيط رقم (11) أنّ قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت (2.366) أي أنّ زيادة النفقات الجارية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.366)،

ويمكن ايضاً الاستعانة ب(P-value) لاختبار الفرضية، حيث أنَّ (P-0.05>P) وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة أي وجود تأثير للإنفاق الاستثماري في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولمعرفة مدى أثر الإنفاق الاستثماري في نمو الناتج المحلي الإجمالي نكون معادلة الانحدار التي يكون فيها المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو النفقات الاستثمارية ليصبح النموذج (GDP=673314.2+2.366 $\chi$ ) حيث تمثل  $\chi$  النفقات الجارية، ويظهر هنا أن قيمة معامل النفقات الاستثمارية 2.366.والتي تؤكد وجود أثر إيجابي للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

### ثالثاً: الخاتمة

### 1- النتائج الرئيسية:

من خلال در استنا للنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي وتطبيق تحليل الانحدار الخطي على بيانات الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وكلاهما بالأسعار الثابتة للفترة 2010-1995 أظهر عدداً من النتائج، وهي:

- يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يُعبر بها عن النمو الاقتصادي والتي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث يُعرف النمو الاقتصادي أنه الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات التي تنعكس على تحسين الدخل الحقيقي للفرد.
  - تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النمو الاقتصادي، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات (الضرائب) والنفقات العامة (الجارية والاستثمارية)، وكذلك لتأثيرها المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي.
  - وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، التّباين في الإنفاق العام كمتغير مستقل يفسّر (%96) من التّباين في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، يوجد أثر دال إحصائياً للإنفاق العام في نمو الناتج المحلى الإجمالي.

- بلغت قيمة معامل النفقات العامة في معادلة الانحدار الخطي 1.401، أي أنَّ زيادة النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.401، حيث تؤكد على وجود أثر إيجابي للنفقات العامة في نمو الناتج المحلى الإجمالي.
- وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، التّباين في الإنفاق الجاري كمتغير مستقل يفسّر (%95) من التّباين في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، يوجد أثر دال إحصائياً للإنفاق الجاري في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت قيمة معامل النفقات الجارية في معادلة الانحدار الخطي 2.948، أي أنَّ زيادة النفقات الجارية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.948، حيث تؤكد على وجود أثر إيجابي للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلى الإجمالي.
  - وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الاستثماري ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، التّباين في الإنفاق الاستثماري كمتغير مستقل يفسّر (85%) من التّباين في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، يوجد أثر دال إحصائياً للإنفاق الاستثماري في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت قيمة معامل النفقات الاستثمارية في معادلة الانحدار الخطي 2.366، أي أنَّ زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.366، حيث تؤكد على وجود أثر إيجابي للنفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلى الإجمالي.
- تبين من خلال مقارنة معامل الانحدار لكل من النفقات الجارية والاستثمارية أنَّ أثر الإنفاق الجاري في نمو الناتج المحلي الاجمالي حسب الفرضيات التي تم اختبارها، ويعود ذلك الى أن حجم النفقات الجارية أكبر من حجم النفقات الاستثمارية في سنوات الدراسة.

#### 2- التوصيات

- إنّ الأثر الإيجابي للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي لا ينفي ولا يتعارض مع ترشيد النفقات الجارية وتقنين التوظيف في القطاع الحكومي، والاعتماد على القطاع الخاص في توفير فرص العمل كسياسة عامة.
- التأثير الأقوى للنفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي يأتي من جانب النفقات الجارية ما يتطلب زيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة، وتحسين نوعيتها وكفاءة استخدامها في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الاستثمار الخاص، وبالتالي رفع تأثير النفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- انتهاج سياسة تحويل الطلب الكلي نحو الإنتاج المحلي من خلال تطوير وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي وتخفيض الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وتشجيع الاستثمار الداخلي، والذي بدوره يؤدي إلى تحسين دخل الافراد وبالتالي رفع مستوى النمو الاقتصادي.
- الموازنة بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتجنب حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والذي سينعكس في زيادة الواردات لسد الطلب المحلي خصوصاً على سلع الاستهلاك.

### 3- الخاتمة:

تعتبر العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية والمالية، وهذا لما لها من أثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، ولقد ازداد الاهتمام أكثر بعلاقة الإنفاق العام بنمو الناتج المحلي الإجمالي بظهور نظريات النمو الداخلي، والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي. ومن خلال اختبار الفرضيات توصلت خاص وجود علاقة موجبة وقوية بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية خلال فترة الدراسة (1995-2010).

### المصادر والمراجع:

- 1- أبو العلا، يسرى، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة بنها، كلية الحقوق مركز التعليم المفتوح.
  - 2-أمال، معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، 2014-2015م.
- 3- الحريري، محمد خالد و الجزائرلي، ليلى، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011-2011م.
- 4- الحريري، محمد خالد و الجزائرلي، ليلى، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011-2011م.
  - 5- الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، كلية القانون.
- **6** السلمان، مهند بن عبد الملك والبكر، أحمد بن بكر، (2016) ، دراسة وصفية حول الناتج المحلى الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- 7- الطيب، بوليحة، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016
  - 8- العمر، حسين علي، (2010)، أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد الحادي العشر، العدد الأول.
    - 9- الغالى، كمال، مبادئ الاقتصاد المالى، الطبعة الثالثة.
  - 10- الاقتصاد الكلي، جامعة وادي النيل، وحدة التعليم المفتوح (مقرر في كلية الاقتصاد بجامعة وادي النيل القاهرة).

- 11- المزروعي، علي سيف علي (2010)، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة للفترة 1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-الاقتصاد، العدد 1.
- 12- بري، زين العابدين، (2001)، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد 2.
  - 13- صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة 2005.
- 14- عبدالنبي، جمال سليم، (2012)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000-2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
  - 15- عفر، محمد عبد المنعم، "الاقتصاد الإسلامي"، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة.
    - 16- كنعان، على، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
      - 17- مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق.
- 18- معبدي، يونس، الاقتصاد الكلي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
  - 19- مكيد، علي و معوشي، عماد، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
  - 20- نصيرة، لوني و زكرياء، ربيع، محاضرات في المالية العامة، 2013-2014م.

### مراجع أخرى:

1- المكتب المركزي للإحصاء السوري، القوائم المنشورة خلال السنوات (-2010)
 1995) بالأسعار الثابتة، www.cbssyr.SY